الاستعمار البريطاني والملف العسكري والقضائي للعراق
١٩١٤-١٩١٨

د. حسن الفرطوسي[١]

الملخّص

عُدّ الجهاز الإداري في أي نظام سياسي الأداة التنفيذية لسياسات السلطة الحاكمة، إذ يضطلع بتنفيذ توجهات النظام وتنظيم شؤون السكان، ويكسب أهمية خاصة في سياقات التحوّل السياسي أو الاحتلال، كما في حالة الاحتلال البريطاني للبصرة عام ١٩١٤. فقد مثّل هذا الاحتلال بداية حقبة جديدة في تاريخ العراق، أنهت فعليًا الوجود الإداري العثماني، وفتحت الباب أمام البريطانيين لإرساء نمط إداري جديد يخدم مصالحهم الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: الاحتلال البريطاني، الإدارة العسكرية، النظام القضائي، الشبانة، العشائر العراقية، قانون الأراضي المحتلة، دعاوى العشائر.

١. متخصص في التاريخ المعاصر / جامعة ميسان - العراق.

توطئة

شكّل الجهاز الإداري حجر الأساس في تنفيذ سياسات الأنظمة الحاكمة، إذ يُترجم الأهداف العامة للنظام إلى ممارسات عملية ضمن أطر تنظيمية تخدم استمرارية السلطة، بغض النظر عن طبيعة النظام أو هويته السياسية. وفي سياقات الاحتلال، تزداد أهمية هذا الجهاز بوصفه الوسيلة التي تتيح للقوى المحتلة فرض سيطرتها وإعادة تشكيل البنية الإدارية وفق رؤاها ومصالحها.

وفي هذا الإطار، يُعدّ الاحتلال البريطاني لمدينة البصرة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤ محطة مفصلية في التحول من الإدارة العثمانية إلى الإدارة البريطانية. فقد أُقيم احتفال رسمي بهذه المناسبة، ألقى خلاله المندوب السياسي البريطاني، السير برسي كوكس (Percy.z.Cox))، خطابًا باللغة العربية أعلن فيه انتهاء الحكم العثماني وبدء عهد جديد تحت راية بريطانيا، واعدًا السكان بالحرية والعدالة في ظل الإدارة البريطانية. شكّل هذا الخطاب، من الناحية الفعلية، الإعلان الأول لانتهاء السلطة العثمانية، وبداية مرحلة الاحتلال البريطاني المنظّم [١].

فرضت الظروف الميدانية في المدينة على القوات البريطانية ضرورة الإسراع بإنشاء إدارة مدنية بديلة. ويمكن تحديد أبرز دوافع هذا التأسيس بما يلي:

١. السعي لضبط الأمن بعد حالة الفوضى التي أعقبت انسحاب القوات العثمانية، وما رافقها من نهب وتخريب للمؤسسات العامة [٢].

٢. مواجهة التدهور الصحي وانتشار الأوبئة، والتي أودت بحياة عدد من

---

١. نبيل عامر فليح، المهمات الإدارية والأمنية لوزارة الداخلية العراقية خلال سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠ - ١٩٣٢، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١١، ص٩؛ سر ارنلد تي. ويلسون، ص٤٧.

٢. العمر، فاروق صالح، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٤- ١٩٢١، بغداد، ١٩٧٧، ص٢٤.

الجنود البريطانيين نتيجة غياب الخدمات الصحية وتراكم النفايات [١].

٣. ضمان إيصال الإمدادات وتوفير الاحتياجات العسكرية للقوات البريطانية المنتشرة في العراق [٢].

٤. السيطرة على الموارد الاقتصادية والأراضي والممتلكات العامة.

٥. سد الفراغ الإداري الناتج عن انسحاب غالبية الموظفين العثمانيين، الذين كان معظمهم من الأتراك، وإتلافهم للأرشيفات الرسمية قبل مغادرتهم.

٦. تقديم الخدمات الأساسية للسكان المحليين، وتنظيم العلاقة بين المدنيين والسلطة المحتلة [٣].

انطلاقًا من هذه المعطيات، وافقت الحكومة البريطانية على إقامة إدارة مدنية للمناطق العراقية المحتلة، بهدف تكريس سيطرتها المباشرة وتحويل العراق إلى مستعمرة خاضعة لسلطتها، تختلف في وضعها عن باقي المستعمرات البريطانية؛ نظرًا لأهميته الجيوسياسية والاقتصادية. وقد رأت بريطانيا أنّ إحكام السيطرة على الجهاز الإداري وتوجيهه بما يخدم أهدافها يُعدّ ضرورة استراتيجية لضمان استمرار نفوذها واستقرار وجودها [٤].

ورغم هذه القناعة، ظهرت خلافات جوهرية بين الحكومة البريطانية في لندن وحكومة الهند البريطانية حول شكل الإدارة المرتقبة. فقد فضّلت لندن

---

١. المنصور، جعفر عبد الدائم بنيان، الحالة الصحية في البصرة ١٩٢١ - ١٩٣٩، رسالة ماجستير، جامعة البصرة كلية التربية، ١٩٩٨، ص٤٥.

٢. مجلي، ماجد ثامر، قضايا التنمية الاقتصادية في مناقشات البرلمان العراقي ١٩٢٥ - ١٩٤٥، أطروحة دكتوراه، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، ٢٠١٢، ص١٧.

٣. علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، ص٨٢.

٤. نبيل عامر فليح، المهمات الإدارية والأمنية لوزارة الداخلية العراقية خلال سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠ - ١٩٣٢ ص ٩- ١٠.

الحذر وعدم التوسّع في البنية الإدارية، مبرّرة ذلك بغياب الكوادر المؤهّلة، ومفضّلة النموذج المصري- السوداني كصيغة قابلة للتطبيق، بما يخفّف الأعباء المالية والسياسية. في المقابل، كانت حكومة الهند تدفع باتجاه تبنّي نموذجها الإداري، مستندة إلى قدرتها على تأهيل كوادر عراقية محليّة، مدنية وعسكرية، يمكنها تسيير شؤون البلاد وفقًا للتجربة الهندية [١].

ويمكن أنْ نقول إنّ العامل الاقتصادي لعب دورًا كبيرًا في الموقف البريطاني المتحفظ لتأسيس ادارة مدنية البصرة، لا سيّما في ظل الأعباء المالية المتزايدة جرّاء الحرب العالمية الأولى. كما أنّ الحكومة البريطانية سعت إلى تجنّب إثارة حفيظة حلفائها بإعلان نوايا استعمارية صريحة في وقت مبكر.

ورغم الخلافات بين الطرفين، تم التوافق على ضرورة إقامة إدارة منظمة، على أن يتولّى برسي كوكس مهمة الإشراف المباشر عليها بصفته الضابط السياسي الأقدم في العراق. ونتيجة لكون معظم عناصر القوة العسكرية البريطانية كانت تتبع لحكومة الهند، فقد بدا طبيعيًا أن تُطبّق القوانين والإجراءات الإدارية الهندية في العراق خلال المرحلة الأولى من الاحتلال [٢].

١. الشجيري، عدنان هرير جودة، النظام الإداري في العراق (١٩٢٠-١٩٣٩) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٥، ص ٢٦؛ علي ناصر حسين، ص ٨٣.

٢. علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١ ص٨٠، ياسين طه ظاهر، الإدارة البريطانية للعراق في ظل مرحلتي الاحتلال والانتداب، ص٦١.

المبحث الأول: الإدارة العسكرية والسياسية ١٩١٤-١٩١٨

يعدّ الجانب (العسكري - السياسي) من أهمّ ما يشغل سلطات الاحتلال، فوجود القوات البريطانية في البصرة، واتخاذها قاعدة لعملياتهم العسكرية تجاه العراق، كان يفرض عليهم استتباب الأمن فيها، والاطمئنان من أهلها؛ لذلك جعلت الإدارة السياسية لسلطات الاحتلال الجانب الأمني والسياسي من أولويات أعمالها.

أولًا: دائرة الحاكم العسكري

وهي أول مؤسسات الإدارة المدنية التي يتم تشكيلها في ولاية البصرة بعد سيطرة قوات الاحتلال البريطاني على المدينة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤ لتتولى المهام المستعجلة، وقد تألّفت من الرائد دارسي براونلو (D.Brownlow) نائب (قائد) الفرقة السادسة رئيسًا[١]، الذي اتّخذ عددًا من المساعدين من أصحاب الخبرة والدراية في أمور العراق وعادات الشعب العراقي، منهم النقيب ريد بولارد (R.bullard) [٢] مستشارًا شخصيًا، وتوم دكستر (T.Dextar)[٣] مساعدًا

١. المصدر نفسه، ص٨٤.

٢. ريدبولارد R.bullard: وهو من أبرز الموظفين البريطانيين، شغل منصب وكيل القنصل البريطاني في البصرة قبل الاحتلال، ومن ثم غادرها إلى المحمرة بناءً على الأوامر الصادرة له من قبل السفارة البريطانية في إسطنبول بعد إعلان الحرب، وكان على دراية تامة بأوضاع العراق في العهد العثماني. أرنولد تي. ويلسون/ مصدر سابق، ص٤٩.

٣. توم دكستر T.Dextar: وهو أحد قباطنة السفينة كوميت التابعة للمقيمة البريطانية في بغداد، وكان ذا خبرة كبيرة في أنهر العراق، وذا صِلات حسنة تربطه مع العراقيين، فضلًا عن إجادته للغة العربية والتركية. علي ناصر حسين، ص٨٥.

ومترجمًا[١]، فضلًا عن عدد آخر من الضباط، والموظفين البريطانيين والهنود والعراقيين تحت عناوين ومسميات متعددة[٢].

قُسّمت البصرة إلى منطقتين إداريتين وأمنيتين، وهما البصرة (المركز) والعشار، وجعلهما تحت أشراف مساعديه، فيما قام هذان المساعدان بتقسيم المنطقتين على قطاعات، وجعلا على كل قطاع مختارًا مسؤولًا عن الحالة الأمنية في قطاعه [٣]. أما لواء العمارة، فقد عين الرائد (ماكفرسن Macpherson) حاكمًا عسكريًا في اللواء في ١ أيلول ١٩١٦، والعقيد (هاول Howell) ضابطًا سياسيًّا، كما عين العقيد (نيفنس Nephinson) حاكمًا عسكريًّا لإدارة المنتفق.كما اتبع هذا التقسيم في ولاية بغداد إذ قسمت إلى مناطق (بغداد، سامراء، بعقوبة، خانقين، العزيزية، الرمادي، الحلة، كربلاء، الشامية، السماوة) [٤].

ويمكن تحديد واجبات الحاكم العسكري في منطقته وفقًا لما حددتها له الإدارة المدنية البريطانية بما يأتي:

مهام أمنية: المحافظة على النظام في منطقته والعمل على تطبيق القوانين في المناطق والمقاطعات التابعة لأدارته، وإبداء المساعدة إلى القوات العسكرية ضمن حدود منطقته الإدارية، من خلال إجبار الأهالي على العمل في تنفيذ المشاريع

١. نبيل عامر فليح، المهمات الإدارية والأمنية لوزارة الداخلية العراقية خلال سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠ - ١٩٣٢، ص١٢.

٢. الشجيري، عدنان هرير جودة، النظام الإداري في العراق (١٩٢٠-١٩٣٩) دراسة تاريخية، ص٢٧.

٣. د. ك. و، تقارير متنوعة عن حالة البصرة للفترة في ٨/ ٤/ ١٩١٥، ٣١/ ١/ ١٩١٧، ملف الاحتلال البريطاني، تسلسل الملف ١٠٣/ ٢٠٢٠، تقرير رقم ١١ للميجر براونلو عن الحالة الأمنية في البصرة لعام ١٩١٤، ص١-٣.

٤. العطية، غسان، العراق نشأة الدولة، ص٢٩٨؛ العيساوي، عبد العال وحيد عبود، ص٩٢؛ الساعدي، محمد حسين زبون، ص٤٦.

العسكرية لجيش الاحتلال [١].

مهام قضائية: الحكم في المخالفات البسيطة التي لا يتجاوز حد عقوبة الحبس فيها عن (٢٨) يومًا، أو مبلغ الغرامة عن مئة روبية.

مهام تنفيذية (إدارية ومالية): تضمن توفير مقرّات خلفية ومحلّات للسكن، ويذكر بأن الدائرة قد وضعت يدها على أكثر من ٧٠ منزل مقابل أجور رمزية، كما تتضمن فرض واستحصال الضرائب والرسوم البلدية.

مهام بلدية: تنظيف المدينة وتوفير مياه الشرب والاهتمام بالصحة العامة [٢].

تقديم تقارير عن كافة الخسائر التي حلّت في ممتلكات السكان والتي حصلت نتيجة المعارك [٣].

يتبين لنا من خلال الصلاحيات والمهام الممنوحة لدائرة الحاكم العسكري، أنّ الهدف الرئيس لإنشاء هذه الدائرة هو خدمة جيش الاحتلال البريطاني وتعزيز سيطرته على المناطق العراقية المحتلة، وتسخير خيراتها وطاقاتها البشرية بخدمة المجهود الحربي البريطاني.

ثانيًا: الجانب الأمني

أ. الشرطة

بعد الاحتلال البريطاني للبصرة وفرض سيطرتهم عليها، انتهت كل أشكال

---

١. د. ك. و. ملفات الاحتلال، مراسلات ١٩١٥- ١٩١٨، تسلسل الملف ١٩٤/ ٢، و٣، ص٤٠.

٢. التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٨، ص٣٢٨؛ الشجيري، عدنان هرير جودة، النظام الإداري في العراق (١٩٢٠-١٩٣٩) دراسة تاريخية، ص٢٧.

٣. نبيل عامر فليح، المهمات الإدارية والأمنية لوزارة الداخلية العراقية خلال سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠ - ١٩٣٢ ص ١٢.

النظام السابق، ومنها قوات الجندرمة[١]، الأمر الذي انعكس سلبًا على الأمن في المدينة، إذ انتشرت القرصنة في شط العرب، وانتشرت المجاميع المسلحة في بساتين النخيل بين الفاو والبصرة؛ لذلك ظهرت حاجة ملحة إلى جهاز أمني قادر على حفظ الأمن وتنفيذ قوانين سلطات الاحتلال البريطاني؛ لذلك التجأت سلطات الاحتلال إلى تأسيس جهاز الشرطة بعد أسبوع واحد من سيطرتها على مدينة البصرة [٢].

تألّفت دائرة الشرطة من العقيد أي جي كريكسون (Kriekson A.G)[٣] رئيسًا، ومن عناصر أخرى اختارها من موقع عمله السابق في الهند، مع من الصوماليين المستخدمين في شرطة عدن [٤]، كما استخدم عددًا محدودًا من العناصر المحلية، ولاسيما أصحاب الوجاهة والنفوذ الذين أبدو تعاونًا مع سلطات الاحتلال البريطانية، لتوظيف ثقلهم الاجتماعي في ترسيخ الأمن والاستقرار وكسب ثقة مواطني البصرة وولائهم وتأييدهم [٥].

تمكّن العقيد كريكسون ((Kriekson A.G خلال شهور من تسلّم مهامه أن

---

١. قوات الجندرمة: وهي قوات عثمانية كانت سلطة الاحتلال العثماني تعتمد عليها في تطبيق القوانين والتعليمات الصادرة من الحكومة، فضلًا عن مهمتها الأساسية في تحقيق الأمن في جميع الولايات العثمانية، وجمع المحاصيل الزراعية من العشائر ونقل البريد، واستخدم عدد من أفرادها بحراسة الحاميات ومراقبة الطرق وحمايتها، وإلقاء القبض على اللصوص وقطاعي الطرق، فضلًا عن واجبات أخرى خاصّة بحماية الموظفين الكبار في الدولة العثمانية. نبيل عامر فليح، ص ٤٥.

٢. سر أرنولد تي. ويلسون، بلاد مابين النهرين بين ولائين، ص٥٠.

٣. أي جي كريكسون Kriekson A.G: وهو أحد منتسبي الشرطة البنجاب الهندية، وذو خبرة طويلة في الحدود الشمالية الغربية في الهند وفي تجارة الأسلحة في الخليج العربي، أهّلته أن يكون في هذا المنصب، المصدر نفسه.

٤. الشجيري، عدنان هرير جودة، النظام الإداري في العراق (١٩٢٠-١٩٣٩) دراسة تاريخية، ص٢٨.

٥. التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤- ١٩١٨ ص٣٤٢.

يؤسّس مخافر شرطة في مدينة البصرة، إذ اتخذ من مباني الحكومة العثمانية السابقة في المدينة مقرات لها، بالرغم من أنّ هذه الأبنية كانت على شكل هياكل خالية من الأبواب والشبابيك، بل كانت خالية من كلّ ما يمكن نقله أو نزعه منها بسبب قيام بعض أبناء البصرة بمهاجمتها وسلبها عقب انسحاب الجيش العثماني من المدينة [١].

لم يقتصر إنشاء جهاز الشرطة في مدينة البصرة فحسب، وإنّما تم إنشاؤها في جميع مدن العراق التي خضعت للاحتلال البريطاني، إذ تم تشكيلها دائرة الشرطة بعد احتلال القوات البريطانية لمدينة العمارة، وبدأت بممارسة الواجبات الاعتيادية المتمثلة بحماية الطرق والأنهار، واستخدامهم كحراس للمخازن الحكومية في بعض المناطق، والقبض على المجرمين، وسعيها إلى منع وقوع المشاكل بين العشائر القاطنة في العمارة، كما كُلّفوا بجباية الضرائب، إلّا أنّ أعدادها لم تكن كافية، كما تم تشكيل دائرة الشرطة في أيلول عام ١٩١٥، في مدينة الناصرية بعد احتلالها[٢].

مارست الشرطة في عملها القوة المفرطة، وأشاعت الخوف والرعب بين السكان، وذلك للحدّ من الهجمات المسلحة التي كانت تتعرّض لها المنشآت والدوريات البريطانية يوميًا من قبل أبناء البصرة، إذا أودعت كثير من الأهالي في السجون بتهمة السرقة، كما تم إعدام عدد منهم أمام الأهالي ليكون عبرة وترهيبًا لمن يجرؤ على التعدي على سلطات الاحتلال البريطاني [٣].

أما عن موقف الأهالي من جهاز الشرطة، فقد كان سلبيًا بنظر المحتلّين، فلم يرغب السكان المحليون بالانضمام إلى جهاز الشرطة، كما واجهت إدارة

---

١. سر أرنولد تي. ويلسون، ص٥٠ -٥١.

٢. الشجيري، عدنان هرير جودة، النظام الإداري في العراق (١٩٢٠-١٩٣٩) دراسة تاريخية ص٤٨.

٣. علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، ص٨٧.

الاحتلال صعوبة في إقناعهم عند تأسيس هذا الجهاز، وإلى هذا المعنى أشار ويلسون: «لقد ثبت بالتجربة أنّ تشكيل قوة شرطة في البصرة أمر شاق، جدًّا عسير...»[١].

ويبدو أنّ سلطات الاحتلال لم تكن راغبة باستخدام المواطنين أو الذين كانوا في جهاز الشرطة العثمانية السابق؛ وذلك لعدم ثقتهم بهذه العناصر، وخوفهم من الانقلاب عليهم، لذلك التجأوا في بادئ الأمر إلى عناصر الشرطة الذين تم إحضارهم من الهند وعدن، لثقتهم العالية بهذه العناصر التي كانت تعمل لخدمة المصالح البريطانية، فضلًا عن عزوف أغلب العراقيين عن العمل في جهاز الشرطة؛ لأنّهم يعدونه بمنزلة خدمة للمحتل الذي يجب قتاله بدلًا من معاونتهم، فضلًا عن أنّ من يتعاون مع الاحتلال سيكون مهدّدًا بالقتل من قِبَل العراقيين، وسيكون منبوذًا بينهم.

ب. الشبانة

الشبانة هي تسمية أطلقت على القوات العشائرية التي شكّلتها قوات الاحتلال البريطانية في المناطق النائية لتقوم مقام الشرطة المحلية[٢]، واختلف عدد من الباحثين حول أصل هذه الكلمة؛ إذ اعتبر بعضهم أنها كلمة فارسية تعني حرّاس الليل، بينما يذهب آخرون إلى أنّها تعني المرتزقة الذين كانوا يُستخدمون بأجور لأغراض عسكرية وشبة عسكرية[٣].

ومهما اختلف الباحثون في أصل التسمية، فإنّ كلمة الشبانة أصبحت

---

١. سر ارنولد تي. ويلسون، بلاد مابين النهرين بين ولائين، ص٥١.

٢. العيساوي، عبد العال، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٨، ص١٠٢.

٣. العكيدي، عمار يوسف، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥، ص ١٤٧.

التسمية الرسمية للمليشيات العشائرية التي شكّلتها سلطات الاحتلال من أبناء العشائر تحت قيادة أبناء الشيوخ وبإشراف مباشر من الحكام السياسيين لسلطات الاحتلال، لتحلّ محلّ الشرطة في مناطقهم. وكان المجنّدون في الشبانة من أبناء العشائر، يتم انتدابهم لهذه المهمة من خلال شيوخ العشائر، الذين يختارون المجنّدين من أبناء عشائرهم، ويكون العمل ضمن حدود مناطقهم[١].

وكان أهم أسباب إنشاء تلك القوات هو قلة عدد الشرطة وصعوبة العمل في المناطق العشائرية النائية التي تحتاج إلى أعداد كبيرة، في الوقت الذي لا تستطيع قوات الاحتلال تأمين ذلك؛ لأنها في حالة قتال مع الجيش العثماني، ولكي لا تنشغل قواتها بأعمال ثانوية، فضلًا عن أنها تستهدف الوصول إلى قلب رؤساء العشائر وأبناء هذه العشائر وكسب ودهم، وبذلك أسّست هذه القوات في القرنة ولواء العمارة ولواء المنتفق بعد احتلالها[٢].

إذ تم تأسيس أول قوات للشبانة أوائل عام ١٩١٥، وأُسندت مهمة قيادتها إلى النقيب (مكفرسن Mecpherson)[٣]، لحماية طرق المواصلات بين القرنة والعمارة[٤] يساعده اثنان من أبناء الشيخ أكباشي السعد، وهما مروان وهاشم،

---

١. العطية، غسان، العراق نشأة الدولة، ص٣٠٧.

٢. د. ك. و، ملفات الاحتلال، مراسلات ١٩١٥- ١٩١٨، تسلسل الملف ١٩٤/ ٢، و٧ وص٨ ٠هادي طعمه، الاحتلال البريطاني والصحافة العراقية دراسة في الحملة الدعائية البريطانية ١٩١٤ -١٩٢١، بغداد، ١٩٨٤، ص٧٥.

٣. مكفرسن Mecpherson: هو أحد ضباط جيش الاحتلال البريطاني في العراق، وكان قبل الاحتلال يعمل في شركة مكنزي لمدة عشرة سنوات، ويجيد اللغة العربية، الأمر الذي أهّله لقيادة تشكيلات الشبانة. سر أرنولد تي. ويلسون، ص١٤٩.

٤. نبيل عامر فليح، المهمات الإدارية والأمنية لوزارة الداخلية العراقية خلال سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠ - ١٩٣٢، ص٥١.

بعد أن منحتهم رتبًا عسكرية، كما كُونت شبانة محلية لحماية طريق سكة الحديد، وكان عددهم مئة وأربعة وسبعون مجندًا، نصفهم من الزبير والنصف الآخر من قبيلة ظافر تم تجهيزهم وتسليحهم من قبل سلطات الاحتلال [١].

إذ بلغ العدد الكلّي للمجنّدين من الشبانة في منطقة العمارة عام ١٩١٨ (٤٢٤) مجنّدًا أما بالنسبة إلى عشيرة المنتفق، فقد تأسست الشبانة فيها منذ أيلول ١٩١٥، إذ قدّم بعض شيوخ أسرة آل سعدون ثلاثين مجنّدًا من أبناء عشائرهم لتشكيل النواة الأولى لقوة الشبانة في المنتفق، ثم توسّعت حتى وصلت إلى ٤٠٠ مجنّد، أُطلق عليها تسمية خيّالة المنتفق [٢].

أما مهام قوات الشبّانة فيتمثّل بما يأتي:

١. الحفاظ على الأمن والنظام داخل مناطقهم ومنع دفع الإتاوات إلى الشيوخ[٣].
٢. حماية طرق المواصلات النهرية التي توجد ضمن مناطق عشائر عناصر الشبانة.
٣. المحافظة على سلامة سكك الحديد وخطوط التلغراف.
٤. حماية مخازن ذخيرة جيش الاحتلال البريطاني [٤].
٥. تنفيذ الواجبات الإدارية ونقل المراسلات وحراسة السجون ومرافقة السجناء، والقيام ببعض الواجبات العسكرية.
٦. جمع المعلومات العسكرية والعشائرية [٥].

---

١. العكيدي، عمار يوسف عبد الله عويد، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥، ص ١٤٧.

٢. العيساوي، عبد العال، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٨، ص١٠٣.

٣. محمد أحمد محمدود، أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢-١٩١٨، ص٢٣٣.

٤. السعدون، خالد حمود، الأوضاع القبلية في ولاية البصرة خلال الحكم العثماني الأخير والاحتلال البريطاني١٩٠٨-١٩١٨، ص٣٨٠.

٥. الحسيناوي، إيناس جبار سعيد، سوق الشيوخ ١٩١٥-١٩٥٨(دراسة تاريخية)، ص ٥٦.

٧. إلقاء القبض على المجرمين والحيلولة من دون وقوع الاضطرابات العشائرية[١].

ومن خلال هذه الواجبات التي أنيطت بقوات الشبانة، فقد اهتمت الإدارة المدنية لجيش الاحتلال بها، وبذلك عملت على تسليحها بأسلحة حديثة نسبيًا، كما أعدّتها إعدادًا عسكريًا من خلال التدريبات التي كان يتلقّاها المجنّدون من معلّمي الجيش البريطاني، كما خصّصت لهم زيًّا خاصًّا بهم يتشابه كثيرًا مع زي الشبّانة الهندية، إلّا أنّه يختلف بغطاء الرأس؛ إذ استخدم العقال واليشماغ في العراق، فضلًا عن مرتبات كافية ومجزية في تلك الأوقات[٢]؛ مما أدى إلى زيادة أعداد هذه القوات، إذ بلغ عددهم في عام ١٩١٧ (١٥٠٠) مجنّدًا، وارتفع العدد الكلي لهذه القوة بحلول كانون الأول عام ١٩١٨ حتى وصل إلى نحو ٢٠٠٠ مجند[٣]؛ إذ أصبحت قوات الشبانه النواة الأولى للشرطة والجيش العراقي فيما بعد[٤].

ومن خلال ما تقدّم يبدو أن سلطات الاحتلال البريطاني استغلّت قوات الشبانة في تحقيق مصالحها وتثبيت سلطتها في المناطق العشائرية والنائية التي يصعب عليهم العمل فيها، وجباية الواردات من أبناء العشائر، كما جعلوها أداة لضرب شيوخ العشائر الرافضين لسلطات الاحتلال، وأداة ضاربة في يد شيوخ العشائر المتعاونين مع سلطات الاحتلال، مما جعلها تصطدم في بعض الأحيان

١. محمد أحمد محمدود، أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢-١٩١٨، ص ٢٣٣.
٢. الجوراني، عبد الله، دراسة وثائقية في تاريخ المنتفك الوطني، ص٧٢؛ العيساوي،عبد العال وحيد عبود، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٨، ص١٠٥؛ نبيل عامر فليح، المهمات الإدارية والأمنية لوزارة الداخلية العراقية خلال سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠ - ١٩٣٢، ص٥٢.
٣. سر أرنولد تي. ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ٢٥٩/٢ - ٢٦٠.
٤. المصدر نفسه، ١٤٨/١.

مع أبناء عشائرها أو العشائر المجاورة لها، مما زاد من الحنق لدى أبناء العشائر من تلك القوات، التي أصبحت منبوذة لديهم، سيما وأن سلطات الاحتلال عملت على سلخها من التبعية والعرف العشائري.

ثالثًا: سياسة الاحتلال البريطاني تجاه شيوخ العشائر

أسلوب التهميش والتجهيل الذي اتّبعته سلطات الاحتلال العثماني في العراق، وخاصة مع مجتمعات جنوب العراق، عزّزت التجمّعات العشائرية وروح القبيلة التي أعطت لشيخ العشيرة سلطة واسعة على أبناء عشيرته، بالرغم من سياسة (فرّق تسد) و(نظام الطابو) الذي اتّبعته سلطات الاحتلال العثماني، والتي لم تنجح في القضاء على تماسك وحدة العشائر العراقية.

لذلك حاول المحتلّون البريطانيون الاستفادة من تجارب النظام العثماني السابق في إدارة العشائر العراقية على مبدأ التقسيم ومنع التماسك بين أبناء العشائر، إذ اعتمدوا على الأسلوب نفسه، لكنهم في الوقت نفسه عزّزوا من مكانة الشيوخ، بعد أنْ أدركوا أن ذلك سيؤمّن لهم نوعًا من السيطرة على أبناء العشائر الذين يطيعون شيوخهم، مستغلّين في تحقيق سياستهم هذه مشاعر الودّ والاحترام الموروثة، التي يكنّها أغلب أبناء العشائر لشيوخهم [١].

ومن أجل إنشاء مؤسسات لإدارة سلطات الاحتلال البريطاني في المناطق التي تقطنها العشائر، قرّرت إنشاء نظام جديد للإدارة يقوم على أساس التنظيم العشائري، وعلى احترام العادات والأعراف العشائرية، وعلى إسناد شيوخ العشائر، باعتبارهم أدوات لتنفيذ سياستها؛ وبذلك استخدم المحتلّون نظام (المشيخة) وأقرّوا سلطة الشيوخ كرؤساء على عشائرهم، وعيّنوا شيخًا واحدًا

١. العيساوي، عبد العال وحيد عبود، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٨، ص١٥١.

لكل عشيرة[١]، ومن أجل إنجاح ذلك، وكسب ود الشيوخ وأفراد عشائرهم وتبديد النفور من سلطات الاحتلال، حرص الضبّاط السياسيون على زيارة شيوخ العشائر في مناطقهم وإقامة دعوات وولائم خاصة وتوجيه دعوات عامة إلى شيوخ العشائر ووجهائهم في الأعياد البريطانية[٢].

إذ شكّلت سلطات الاحتلال في بعض المناطق مجالس عشائرية وانتخبوا لها بعض الشيوخ الموالين لسلطة الاحتلال وتعيين عدد من الشيوخ غير المعارضين لسلطات الاحتلال، بوظيفة مدير أو مستشار في منطقته، مقابل مِنح مالية شهرية تتراوح بين (٢٠٠ – ٥٠٠) روبية حسب أهمية المنطقة التي يديرها لتنفيذ المهام التي أُوكلت لهم، المتمثّلة بجمع الضرائب التي يقرّرها الحاكم السياسي والمحافظة على القانون والنظام في القبيلة وحسم المنازعات الصغيرة التي تحدث ضمن حدود القبيلة، ويحيل الكبيرة منها على الحاكم السياسي أو إلى أحد مساعديه، وإرسال الفلاحين عند الحاجة إليهم للعمل في المشاريع الحكومية وتحصيل الإيجارات السنوية وتسليمها إلى مالك الأرض، وحماية المسافرين والممتلكات الحكومية والمساعدة في صيانة المواصلات والكهرباء والهاتف، واعتقال المخالفين وتسليمهم، وإعلان الولاء العام للحكومة، والمساعدة في إقامة علاقات طيّبة بين فروع العشائر الكبيرة[٣].

وبذلك فقد تم تعيين عدد من الشيوخ في البصرة مدراء، ومنهم الشيخ

١. محمد سلمان حسن، طلائع الثورة العراقية العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الاولى، ص١٨؛ العكيدي، عمار يوسف عبد الله عويد، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥، ص ١١٠.

٢. عبد ربه سكران، عشائر البصرة والإدارة العسكرية البريطانية أثناء الاحتلال عامي ١٩١٦ – ١٩١٨، ص٣١٥.

٣. محمد أحمد محمدود، أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢-١٩١٨، ص ٢٢٩؛ عمار يوسف عبد الله عويد العكيدي، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥ ص ١١٥ – ١١٦؛ الحسيناوي، إيناس جبار سعيد، سوق الشيوخ ١٩١٥-١٩٥٨ (دراسة تاريخية)، ص ٥١ – ٥٢.

إبراهيم بن عبدالله الراشد لمقاطعة الزبير، أحمد الجلبي مديرًا لناحية أبي الخصيب، وإلياس باكوس مديرًا لناحية شط العرب، والشيخ الحاج عذار لناحية الهارثة[١]، والشيخ سالم الخيون مديرًا لناحية الجبايش بعد احتلالها مباشرة، إلّا أنّ عدم امتثاله لسلطتهم أدّى إلى اعتقاله ونفيه إلى الهند عام ١٩١٥، وتعيين ابن أخيه ماجد الخيون شيخًا ومديرًا لناحية الجبايش خلفًا له[٢]، كما تمّ تعيين الشيخ حميد المير جعفر مديرًا لناحية المْدَيْنَة، والشيخ إبراهيم العماري مديرًا لناحية بني حطيط الواقعة ضمن ناحية الجبايش، والشيخ أحمد آل راشد مديرًا لناحية الدير التابعة لمنطقة القرنة، إلّا أنّها استبدلته عام ١٩١٦ بالشيخ عاتي السعد شقيق الشيخ كباشي السعد، كما عهدت إدارة السويب إلى الشيخ جايد الطاهر الإبراهيمي وناحية النشوة إلى الشيخ عبد الهادي السويجت من عشيرة الحلاف، بينما عيّنت الشيخ كباشي السعد مديرًا لناحية اصخيريجة، ثم وسّعت سلطاته الإدارية لتشمل المناطق المجاورة لها (النهيرات والشرش)، ويساعده أبناؤه كلّ من هاشم وفارس وكاطع ومانع، إذ كلّف هاشم بإدارة بني منصور وكلّف كاطع ومانع بإدارة المزيرعة، بينما كلّف فارس لإدارة النهيرات[٣].

أما في سوق الشيوخ، فقد عيّنت إدارة الاحتلال البريطاني الشيخ حميد آل خميس أحد شيوخ آل سعدون مديرًا لناحية الخميسيّة[٤]، والشيخ فرهود المغشغش شيخ عشيرة بني خيكان لناحية العكيكة وهور الحمار[٥]، والشيخ سليمان النصر الله

١. سر أرنولد تي. ويلسون، بلاد مابين النهرين بين ولائين، ٦٥/١؛ نبيل عامر فليح، المهمات الإدارية والأمنية لوزارة الداخلية العراقية خلال سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠ - ١٩٣٢، ص٣٤.

٢. البرزنجي، رقية حميد حسن، سالم الخيون ودوره الاجتماعي والسياسي حتى عام ١٩٤٥م، ص٨٦ - ٩٠.

٣. علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢، ص ١٠٤ - ١٠٥.

٤. الجوراني، عبد الله، دراسة وثائقية في تاريخ المنتفك الوطني، ص ٦٦.

٥. الحسيناوي، إيناس جبار سعيد، سوق الشيوخ ١٩١٥-١٩٥٨(دراسة تاريخية)، ص ٥٢.

شيخ عشيرة البو صالح مديرًا لناحية البو صالح والشيخ حمودة المزيعل البشارة شيخ عشيرة المحيسن مديرًا لناحية كرمة بني سعيد، والشيخ منشد الحبيب شيخ عشيرة الغزي مديرًا لناحية البطحة[١].

أمّا الشطرة، فلم تتمكّن قوات الاحتلال من ممارسة سلطاتها المباشرة عليها؛ إذ عيّنت الشيخ حسن الجاسم، أحد شيوخ عشيرة البوشمخي وكيلًا حكوميًّا في القضاء، إلّا أنه لم يستطع ممارسة أعماله بسبب تجاهل سلطات الاحتلال فرض سيطرتهم المباشرة على المنطقة لقوة مقاومة أهلها، ولرفض الشيخ خيون العبيد الحاكم الفعلي للقضاء، الرافض للاحتلال؛ لذلك تمكّن الأخير من أبعاده وإبقاء حكم القضاء خاضعًا لسلطته، بعيدًا عن سلطات الاحتلال البريطاني، إلّا بعدأان تم لهم احتلال بغداد ١٩١٧ وفرض سيطرتها على الفرات الأوسط وجنوب العراق؛ وبذلك لم تبق إلّا الغراف التي خضعت للاحتلال البريطاني بعد قناعة أهلها، بأن لا جدوى من المقاومة والعراق جميعًا تحت الاحتلال البريطاني؛ لذلك أقرّت سلطات الاحتلال الشيخ خيون العبيد بمنصب وكيل سياسي في الشطرة بعد أن اعترف بالسيادة البريطانية[٢].

أما لواء العمارة، فلم يتم تعيين أي شيخ بمنصب مدير ناحية؛ لأنّ عشائرهم كانت لا تثير المشاكل، فضلًا عن الصلاحيات الواسعة التي كان يتمتّع بها شيوخ العشائر وانقياد عشائرهم لهم؛ لذلك لاحاجة لتعيينهم بمناصب إدارية ما داموا لا يثيرون المشاكل لسلطات الاحتلال [٣].

ولم تكن سياسة الاحتلال البريطانية ودية فقط تجاه عشائر العراق وبالأخص

١. محمد أحمد محمدود، أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢-١٩١٨، ص٢٣٠.
٢. علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢، ص ١٢٧.
٣. المصدر نفسه، ص١٢٠.

عشائر جنوب العراق، وإنما استعملت السياسة البغيضة التي كانت تستخدمها سلطات الاحتلال العثماني، وهي سياسة (فرّقْ تَسُد)، إذ لجأت سلطات الاحتلال البريطاني إلى تغيير شيوخ العشائر بآخرين ضعفاء، أو من الذين يوالون السلطة المحتلة[١]، كما عملت على إبعاد منصب المشيخة من الشيوخ الحقيقيين للعشيرة، مما أدى إلى إيجاد صراع وانقسام داخل العشيرة نفسها، فضلًا عن سياسة إعادة تحديد الأراضي بين العشائر، الأمر الذي أدى إلى نشوب الصراع والاقتتال فيما بينها[٢].

وعلى الرغم من سياسة الاحتلال البريطاني المتمثّلة بالتقرب والتودّد من شيوخ وأفراد العشائر، فإنّها لم تفلح مع جميع عشائر جنوب العراق، إذ واجهت أغلب عشائر جنوب العراق الاحتلال البريطاني بالمقاومة والرفض لسياسة الاحتلال، إبّان الأعوام الأولى من الاحتلال البريطاني، يدفعهم في ذلك الموقف الوطني والديني، إذ رفض الشيخ غضبان البنية عرض سلطات الاحتلال للعمل معها على الرغم من الإغراءات المالية الكبيرة، وفضّل الاستمرار في المقاومة، كما كانوا على الموقف نفسه كلّ من الشيخ زبون بن ياسر أحد شيوخ البو محمد والشيخ محمد الحطاب أحد شيوخ البودراج، إذ استخدمت سلطات الاحتلال سلطة الترغيب والترهيب، وبما أنها لم تنجح معهم صادرت أراضيهم ومنحتها إلى شيوخ آخرين[٣].

---

١. البرزنجي، رقيه حميد حسن، سالم الخيون ودوره الاجتماعي والسياسي حتى عام ١٩٤٥م، ص٨٨.

٢. السعدون، خالد حمود، الأوضاع القبلية في ولاية البصرة خلال الحكم العثماني الأخير والاحتلال البريطاني١٩٠٨-١٩١٨، ص ٣٧٨؛ العيساوي، عبد العال وحيد عبود، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٨، ص١٤١.

٣. الطاهر، عبد الجليل، العشائر العراقية، ص٢٩٦؛ علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق

كما رفض أغلب شيوخ المنتفق هذه السياسة في بادىء الأمر، وفي مقدّمتهم الشيخ عجمي السعدون الذي لم تُغْرِه المنافع المالية والإدارية الكبيرة التي كانت سلطات الاحتلال البريطانية مستعدة لتقديمها إليه، مفضّلًا مقاومة الاحتلال، ولو كلّفه ذلك أملاكه ومركزهُ في المنتفق، كما وقف هذا الموقف الشيخ بدر الرميض، بالرغم من سياسة الشدة والإغراء التي واجهها من سلطات الاحتلال[1]؛ بينما نجد أن شيوخ الغراف رفضوا أيضًا أي تعاون مع سلطات الاحتلال، بل بقيت الغراف عصيّة على الاحتلال البريطاني، حتى تم لهم احتلال بغداد وإتمام السيطرة على الفرات الأوسط وجنوب العراق، واقتناع هؤلاء الزعماء بأن الاحتلال الأجنبي أصبح مسيطرًا على العراق جميعًا، وأنه شرّ لا بدّ منه[2]. إضافة إلى عدد كبير من الشيوخ والعشائر العراقية التي رفضت واستمرّت بالمقاومة الوطنية، والتي ضحّت من أجل ذلك بأملاكها وأرواح أبنائها فداء للوطن.

ويبدو أن سياسة الاحتلال البريطاني القائمة على سياسة الترغيب والترهيب تارة، وسياسة فرّق تسد تارة أخرى، قد نجحت إلى حدّ ما في المجتمع العراقي، إذ اضطرت أغلب العشائر العراقية التي كانت تقاوم الاحتلال في بادئ الأمر تحت سياسة التهديد والنفي ومصادرة الأملاك لمهادنة الاحتلال.

كما كان لسياسة الترغيب وإعطاء الأموال والمناصب لشيوخ العشائر،

١٩١٤-١٩٢١، ص ١١٣.

١. عجمي، عبد الرسول شهيد، الموقف الوطني في شخصية بدر الرميض شيخ عشائر البو صالح، ص٣٨-٤١؛ العتابي، نور حسن خلف، عجمي السعدون ودوره في تاريخ العراق (١٩١١-١٩١٨)، ص١٥٠ - ١٥٥.

٢. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ٢٤٩/٤؛ خالد حمود السعدون، الأوضاع القبلية في ولاية البصرة خلال الحكم العثماني الأخير والاحتلال البريطاني ١٩٠٨-١٩١٨، ص٣٥١.

سيما للشيوخ غير البارزين، دور كبير في كسب ود هؤلاء الذين سخّروا أبناء عشائرهم في خدمة سلطات الاحتلال، يساعدهم في تحقيق ذلك تعزيز نظام العشائر من قبل المحتلّين، وجعل بعض هؤلاء الشيوخ مدراء تابعين لسلطات الاحتلال، وتحت إمرتهم قوات عسكرية ضاربة من قوات الشبّانة حسنة التسليح والتدريب؛ إذ استغلّها هؤلاء الشيوخ في ضرب منافسيهم من العشائر وتعزيز سلطتهم والإثراء على حساب أبناء العشيرة.

المبحث الثاني: الإدارة القضائية

كان من الطبيعي أن تلغي سلطات الاحتلال البريطانية أي شيء يتعلّق بالنظام العثماني في الأراضي العراقية المحتلّة، ليؤكّدوا لسكان تلك المناطق انتهاء نظام الاحتلال العثماني، وإحلال نظام جديد مغاير للنظام السابق يخدم مصلحة المحتلّين الجدد.

لذلك عدت السلطة والتنظيم القضائي بحكم المنتهية عندما سيطرت قوات الاحتلال البريطاني على البصرة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤؛ إذ انسحب القضاة الأتراك السابقون ومعظم الكادر القضائي مع الجيش العثماني المنسحب؛ وبذلك لم يكن يوجد أي ملّاك عراقي أو عثماني لديه خبرة في القانون العثماني داخل البصرة، وإن وجدوا، فلن يرغبوا بالتعامل مع سلطات الاحتلال البريطاني لبغضهم لها [١]. فضلًا عن عدم معرفة سلطات الاحتلال بالقانون القضائي العثماني الذي كان يُطبّق في العراق، مما زاد من صعوبة العمل على غرار النظام العثماني [٢].

ونظرًا إلى أهمية القضاء في استقرار الأوضاع الاجتماعية وفرض هيبة السلطة وتحقيق أهدافها، فقد تألّفت في نيسان ١٩١٥ الإدارة القضائية من المقدّم ستيورات جورج نوكس (S.G.Knox)[٣] ضابطًا عدليًّا، والبريطاني النقيب جارلس فريزر

١. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص ٤٧.

٢. نبيل عامر فليح، المهمات الإدارية والأمنية لوزارة الداخلية العراقية خلال سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠ - ١٩٣٢، ص ٤٠.

٣. ستيورات جورج نوكس S.G.Knox: محامٍ وضابط بريطاني يتقن اللغة العربية، تقلّد العديد من المناصب الحكومية، منها الوكيل السياسي البريطاني في الكويت ومعاون المقيم السياسي في بوشهر، ثم عُيّن مشرفًا على تنظيم الإدارة القضائية في البصرة أوائل سنة ١٩١٥، وفي أواخر ١٩١٨ عُيّن بمنصب رئيس محكمة الاستئناف في بغداد. التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٨ ص٣٤٨.

مكنيزي (C.F.Mackenzie)[١] معاونًا[٢]، والإيراني وخان بهادر رستم علي ساعدًا، إلّا أنّه استقال من منصبهِ بسبب مرضهِ، فعين محلّه صاحب آغا ميرزا محمد، فيما مُنحت صلاحيات كاتب العدل إلى شركة كري مكنزي وفرع المصرف العثماني في البصرة[٣]. ومن أجل عمل هذه الهيئة أصدرت سلطات الاحتلال عددًا من القوانين التي تتماشى مع سياستها الاستعمارية، وهي:

١. قانون الأراضي العراقية المحتلة ١٩١٥

من أجل إدارة الشؤون العدلية المدنية والجزائية، ألغى القائد العام لجيش الاحتلال البريطاني في الأول من آب ١٩١٥ قانون العقوبات العثماني، وشرّع (قانون الأراضي العراقية المحتلة The Iraq Occupied Territories God) وجاء هذا القانون على غرار القانون الجنائي والمدني الهندي[٤].

تألّف قانون الأراضي العراقية المحتلة من ستة أبواب ضمت ثلاث وستين فقرة، وأهم ما جاء بهذا القانون صلاحيات الهيئات القضائية؛ إذ منحت للقائد العام لجيش الاحتلال أوسع الصلاحيات، فمنحته حق تشريع أو إلغاء أي قانون[٥]، وحق إدخال أي قانون من القوانين الهندية، وإدخال أي تعديل عليها

١. جارلس فريزر مكنيزي C.F.Mackenzie: ضابط بريطاني صاحب خبرة في العدلية يتكلّم اللغة العربية بإتقان، تولى مناصب حكومية في الهند والبحرين ثم أتي به إلى البصرة ليكون معاونًا لمدير دائرة القضاء في البصرة. سر أرنولد تي. ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ١٤٩/١.

٢. علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، ص ٩٦.

٣. الشجيري، عدنان هرير جودة، النظام الإداري في العراق (١٩٢٠-١٩٣٩) دراسة تاريخية، ص٢٩.

٤. فيليب ويلارد إيرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ص ٥٠ - ٥١؛ علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، ص ٩.

٥. التميمي، حميد احمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٨، ص٣٠٠؛ الشجيري، عدنان هرير جودة، النظام الإداري في العراق (١٩٢٠-١٩٣٩) دراسة تاريخية، ص٣٠.

لتتناسب مع المجتمع العراقي وفق ما تقتضية الضرورة، كما منحته حق استئناف الدعاوى الحقوقية والجزائية كافة [١].

وقد منح الضابط العدلي الأقدم صلاحية حاكم مقاطعة، ومن حقه النظر في الدعاوى الحقوقية والجزائية واستئناف الدعاوى المرفوعة إليه من حكام المناطق، أما الضابط العدلي الأصغر فيتمتّع بصلاحية حاكم منطقة، وهو منصب يمنحه حق النظر في الدعاوى الحقوقية والجزائية باستثناء تلك التي تصل العقوبة فيها إلى الإعدام، وللمعاون العدلي صلاحية حاكم من الدرجة الأولى، وينظر في الدعاوى المدنية التي لا يتجاوز مبلغ الغرامة فيها عن (٣٠٠) روبية [٢].

ومن أهم ما تضمّنه هذا القانون أن الدعوى التي يكون المتداعيَين أو أحدهما مسلمًا، فعلى المحكمة رفع المواد المنازع فيها أو بعضها إلى فقيه شرعي بعد تحرير الأسئلة اللازمة للفتوى، ويرفعها إلى فقيه مسلم معروف، وباتت اللغة العربية اللغة الرسمية للمحاكم بدلًا من اللغة العثمانية [٣].

ومن الإيجابيات التي تعدّ لقانون الأراضي العراقية المحتلة تشكيل المحاكم المدنية، حيث أخذت تستبدل تدريجيًّا وتحلّ محل المحاكم العسكرية التي أُسست في بادئ الأمر، لغرض النظر بالقضايا المدنية التي لا تمسّ أفراد القوات المسلحة، منها جرائم القتل والتسليب والقضايا المالية [٤].

---

١. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص ٤٧؛ الشجيري، عدنان هرير جودة، ص٣٠.

٢. فيليب ويلارد إيرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ص٥١؛ الشجيري، عدنان هرير جودة، النظام الإداري في العراق (١٩٢٠-١٩٣٩) دراسة تاريخية، ص٣٠.

٣. فيليب ويلارد إيرلاند، ص٥٣؛ الدليمي، أياد طارق خضير، مدينة بغداد في ظل الاحتلال البريطاني ١٩١٧ - ١٩٢١، ص ٦٠.

٤. سر أرنولد تي. ويلسون، بلاد مابين النهرين بين ولائين، ١٥٠/١.

وبموجب هذا القانون شكّلت المحاكم المدنية التي قسمت على قسمين؛ شرعية (سُنّية - جعفرية)، ومدنية (حقوقية - جزائية) [١]، إذ كانت المحاكم الشرعية تختصّ بالقضايا الشرعية مثل (الزواج والطلاق وشؤون الإرث ... الخ)، بينما تهتم المحاكم المدنية (حقوقية - جزائية) بالقضايا المرفوعة لها من محاكم الصلح الموجودة في كل ناحية، وتنقسم المحاكم المدنية (حقوقية - جزائية) إلى أربع أقسام (مدنية، تجارية، محاكم البوليس، الجنائية)، وكانت تحكم بالقضايا الصغيرة المرفوعة إليها، وذلك عن طريق فرض غرامات صغيرة، أو الحكم بالسجن لمدة لا تزيد عن يوم واحد، عدا القضايا التي هي من اختصاص المحاكم المدنية الشرعية[٢].

ومن الجدير ذكره أنّ الإدارة المدنية البريطانية في ولاية البصرة لم تؤسس في مقاطعة البصرة قبل احتلال بغداد ١٩١٧ إلّا محكمة مدنية واحدة؛ أما في العمارة والناصرية، فقد أعطيت صلاحيات إلى الحكام العسكريين للبتّ في القضايا والمنازعات التي تحدث بين السكان هناك، وفي المناطق الريفية أعطيت هذه الصلاحية إلى الحكام السياسيين، كما فرضت قيود على الأحكام التي كانت تصدر من الحكام العسكريين في المقاطعات، أو عن الحكّام السياسيين في الأرياف [٣].

٢. نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية لعام ١٩١٦

انسجامًا مع سياسة الاحتلال التي تهدف إلى إحياء الحكم الإقطاعي وسيطرة شيخ العشيرة، وعزل هذه المجتمعات لجعلها متأخرة وسهولة السيطرة عليها،

---

١. الشجيري، عدنان هرير جودة، النظام الإداري في العراق (١٩٢٠-١٩٣٩) دراسة تاريخية، ص٢٩.
٢. الساعدي، محمد حسن زبون، لواء العمارة في عهد الاحتلال والانتداب البريطاني ١٩١٥-١٩٣٢، ص ٣٦ - ٣٧.
٣. الشجيري، عدنان هرير جودة، النظام الإداري في العراق (١٩٢٠-١٩٣٩) دراسة تاريخية، ص٢٩.

فضلًا عن عدم اعتماد أبناء العشائر المحاكم المدنية؛ لجأت سلطات الاحتلال إلى إصدار قانون (نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية لعام ١٩١٦م)، وأصدر هذا القانون بعد أقل من ستة أشهر على صدور قانون الأراضي العراقية المحتلة، وجاء هذا القانون وفق البند الخامس والخمسين، الفقرة - ب- من قانون الأراضي العراقية المحتلة، والتي أجازت للضابط العدلي الأقدم حق إصدار مثل هذا القانون[١]، الذي وضعه هنري دوبس(Henry Dobbs) [٢] عام ١٩١٥ على غرار (نظام جرائم الحدود الهندي Indian Frontier Regultio) الذي وضعه وطبّقهُ روبرت ساندمان R.Sandeman في بلوجستان سنة [٣]١٨٧٥، وعُدّ هذا القانون ساري المفعول بعد أن صادق عليه القائد العام لقوات الاحتلال البريطاني في ١٢ شباط [٤]١٩١٦.

جاء هذا القانون من ٦٢ مادة، ونص على منح السلطة للحكّام السياسيين للنظر في القضايا التي تحدث في مناطقهم، على أساس العرف العشائري، كما يحق لهم تشكيل مجلس عشائري، أو أي هيئة تحكيمية وفقًا لعادات وتقاليد العشائر،

١. العكيدي، عمار يوسف عبد الله عويد، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥، ص ١٣٧.

٢. هنري دوبس(Henry Dobbs): ولد في بريطاني ١٨٧١، تخرج من جامعة اكسفورد، ثم عمل بحكومة الهند البريطانية، وقد تولى مناصب حكومية في أماكن عديدة كأفغانستان وإيران والخليج العربي، وضمنها العراق بين عامي ١٨٩٠-١٩١٤، انتدب للعمل في الإدارة المدنية للبصرة ١٩١٥-١٩١٦ بصفة معتمد للواردات، ثم عين وزيرًا للخارجية في حكومة الهند بين عامي ١٩١٩-١٩٢٢، ثم مندوبًا ساميًّا في العراق بين عامي ١٩٢٣-١٩٢٩، حتى أحيل للتقاعد، توفي عام ١٩٣٩. سر أرنولد تي. ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ١٥٣/١؛ الشجيري، عدنان هرير جودة، النظام الإداري في العراق (١٩٢٠-١٩٣٩) دراسة تاريخية، ص٣٠.

٣. نظام جرائم الحدود الهندي (مبدأ ساندمان): وهو نظام إداري استعماري وضعه حاكم بلوجستان عام ١٨٧٥ للمحافظة على إدامة المجتمع القبلي المتخلّف الذي تكون فيه السلطة العليا لرئيس العشيرة، وجاء هذا النظام عندما وجد النظام العشائري بحالة انحلال وتفسخ، وسلطة رؤساء العشائر آخذة بالزوال. عبد الجليل الطاهر، العشائر والسياسة، ص٨ - ٩.

٤. التميمي، حميد احمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ -١٩١٨، ص ٣١٥؛ المكصوصي، شيماء طالب عبد الله، المنتفق دراسة تاريخية سياسية ١٩٢١ - ١٩٣٩، ص ٢٦.

يحق لها النظر بأي نزاع عدا نزاعات الأراضي، يكون أحد طرفي النزاع أو كليهما من أفراد العشائر بعد أن يُحال من الحاكم السياسي للمنطقة التي حدث فيها النزاع إلى تلك المجالس، للبت في النزاع وفقًا للعرف العشائري[١]، وللحاكم السياسي القرار النهائي في المصادقة على الحكم، أو إعادة النظر في القضية، أو رفعها إلى مجلس عشائري ثان، وفي حال مخالفة المجلس لما يراه الضابط السياسي، يحق له تحويلها إلى مجلس الضباط السياسيين، أو يحكم بها قضائيًّا بنفسة، وان لم يكن يملك مثل هذه الصلاحيات، يحيل القضية إلى محكمة للبتّ فيها، أو ينقض القرار الصادر بها أو يستبدل عقوبة السجن بالجلد، وهو غالبًا ما استخدمته السلطات المحتلة للتنكيل بالعناصر التي تهدّد مصالحها السياسية والاقتصادية وأمن قواتها المحتلة[٢].

كما أعطي الحق أيضًا للحاكم السياسي لإصدار الأحكام التي تزيد عن سنتين سجن أو غرامة تزيد على الألفي روبية، أو أن ينفي أي شخص خارج المنطقة أو الحدود في حالة اعتباره خطرًا على أمن قوات الاحتلال، لكن بشرط أن يحصل على مصادقة مسبقة من رئيس الحكّام السياسيين [٣].

ومن أجل الحد من الهجمات العشائرية على قوات الاحتلال البريطاني، فقد خوّل هذا القانون فرض عقوبات قاسية على جميع أفراد القبيلة التي يقوم بعض أفرادها بأعمال مناهضة للسلطات العسكرية البريطانية، ومن هذه العقوبات حجز القبيلة أو مصادرة أموالها، أو إبعادها عن موطنها الأصلي إلى خارج

---

١. العمر، فاروق صالح، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٤- ١٩٢١، ص ٣٧؛ سر أرنولد تي. ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ١٥١/١.

٢. العيساوي، عبد العال وحيد عبود، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٨، ص١٤٧.

٣. التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ -١٩١٨، ص ٣١٧؛ الشجيري، عدنان هرير جودة، النظام الإداري في العراق (١٩٢٠-١٩٣٩) دراسة تاريخية، ص٣٠.

الحدود أحيانًا، ولا يسمح لها بالعودة إلى الأراضي العراقية ، ومنع أبناء القبائل من بناء الحصون أو المواقع التي يحتمل استعمالها ضد السلطات البريطانية [١].

ومن أجل تطبيق هذا النظام عين البريطانيون عددًا من شيوخ العشائر الموالين لسلطات الاحتلال مدراء أو أعضاء في المجالس القبلية التي أُنشأت وفقًا لهذا القانون، في كل من الناصرية وسوق الشيوخ وفي قلعة صالح، وكان أعضاؤها من الشيوخ البارزين من العشائر الشيعية والسنية إضافة إلى الطائفة الصابئية، كما عينوا عددًا من أبناء العشائر في جهاز الشبانة، لمتابعة تنفيذ العقوبات بعد أن حدّد الحاكم السياسي مناطقهم الإدارية، فـأصبحوا يتمتّعون بصلاحيات وامتيازات رجل الشرطة، وكانوا ملزمين بتنفيذ تعليمات شيوخ قبائلهم [٢].

وقد حقّق هذا القانون بعض الرضى بين العشائر العراقية؛ لأنّه سهّل لها حلّ المنازعات بالطرق المألوفة لديها منذ مده طويلة، ولا سيما شيوخ العشائر الذي عزّز موقعهم ورفع مكانتهم بمنحهم بعض الصلاحيات السياسية والقضائية، وزوّدتهم القوات المحتلة ببعض الأسلحة والهبات المالية، كما فوّضت لهم الأراضي التي كانت تتصرف بها العشائر، ونجح أيضًا في تهدئة العشائر التي طبق عليها هذا النظام، وجعلها ميالة لتصفية القضايا التي تحدث داخلها أو بينها وبين العشائر الأخرى، تحت إشراف الضباط السياسيين، كما اعتمد الحكام السياسيون على السادة في حل بعض الخلافات العشائرية وتحقيق الصلح بينهم، أو إحالة بعض القضايا التي تحدث بين أفراد العشائر الشيعية إلى المجتهد الديني [٣]

---

١. العطية، غسان، العراق نشأة الدولة، ص ٣١٧؛ العكيدي، عمار يوسف عبد الله عويد، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥، ص ١٣٨

٢. المكصوصي، شيماء طالب عبد الله، المنتفق دراسة تاريخية سياسية ١٩٢١ - ١٩٣٩، ص ٢٧؛ العكيدي، عمار يوسف عبد الله عويد، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥، ص ١٤١.

٣. أحيل النزاع الحاصل بين الحاج حسين ماضي والشيخ جعفر حول عائدية أرضهما في الشواليش التابعة إلى سوق الشيوخ في ١٦ ايلول ١٩١٥ إلى المرجع الديني السيد كاظم اليزدي للحكم فيها، كما أحيلت

في النجف الأشرف[١].

على الرغم من هذه الإيجابيات، وإن كانت قليلة، إلّا أن المآخذ على هذا القانون كثيرة، إذ إنه بمعاملته وضع أسس الانفصال بين المجتمعات المدنية والقبلية، وكأن المجتمعين القبلي والمدني عالمان منفصلان، كما عزّز هذا القانون النظام القبلي وإعادة روح الإقطاع بعدما كرس السلطة القبلية بيد رؤساء العشائر الموالين لسلطات الاحتلال الذين حصلوا على الدعم المالي والعسكري لإخضاع المنافسين، حيث منحتهم سلطات الاحتلال حق جباية الضرائب من أبناء العشيرة، مما أدى إلى تصادم هؤلاء مع عشائرهم وأجّج الحقد والرفض في نفوس أبناء عشائرهم الذين لا يستطيع أغلبهم التنفيس عنها بسبب دكتاتورية رؤساء العشائر، لاسيما وأن بعضهم أصبح لديه قوة عسكرية (الشبانة) تحت إمرته، فضلًا عن الدعم العسكري البريطاني.

والجدير ذكره أن هذا القانون منح صلاحيات واسعة للحكّام السياسيين الذين غالبًا ما كانوا يستخدمونها بالتنكيل بالعشائر المعارضة للاحتلال، أو الذين يهدّدون مصالحهم السياسية والاقتصادية.

وفي النهاية، إن هذا القانون أوجد من أجل خدمة الاستعمار البريطاني وتسهيل المهمة للسيطرة على العشائر العراقية، والإبقاء عليها في حالة من التخلّف، وذلك ليسهل عليها السيطرة من خلال عدة أشخاص (رؤساء عشائر) موالين لسلطات الاحتلال.

له ايضًا مشكلة البستان بين الحاج صالح والشيخ باقر علي حيدر في ٣ كانون الأول ١٩١٨. العيساوي، عبد العال وحيد عبود، ص١٤٩.

١. العمر، فاروق صالح، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٤- ١٩٢١، مصدر سابق، ص ٣٧؛ محمد أحمد محمود، المصر السابق، ص٢٣٦؛ الطاهر، عبد الجليل، العشائر والسياسة، ص٩؛ هادي طعمه، الاحتلال البريطاني والصحافة العراقية دراسة في الحملة الدعائية البريطانية ١٩١٤ -١٩٢١، ص ٧٦.

الخاتمة

منذ اللحظة الأولى لاحتلال العراق عام ١٩١٤، سعت السلطات البريطانية إلى ترسيخ نفوذها عبر سياسة استعمارية قائمة على السيطرة العسكرية والإدارية المباشرة. وقد كشفت إجراءات الاحتلال عن غياب تصور واضح لإدارة مدنية ممنهجة، الأمر الذي دفع البريطانيين إلى تبني نظام إداري مؤقت، جمع بين الإرث العثماني والنموذج الهندي، وأدارته نخبة من الموظفين البريطانيين، عسكريين ومدنيين، بغية إحكام السيطرة على العراق وتحويله إلى مستعمرة تتبع لحكومة الهند البريطانية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إلّا أنّ هذه السياسات الاستعمارية، التي سعت إلى فرض واقع جديد يخدم المصالح البريطانية، قوبلت برفض واسع من مختلف فئات المجتمع العراقي، وأسهمت في تأجيج روح المقاومة الوطنية، والتي تجلت في حركات احتجاجية وثورات لاحقة مهدت الطريق لمسار طويل من النضال ضد الاستعمار الأجنبي.

وقد استغلت السلطات البريطانية الجهاز القضائي كأداة لإضفاء طابع قانوني على قمعها للمقاومين، من خلال إنشاء محاكم عسكرية خاصة لمحاكمة المعارضين، مما أدى إلى تصاعد التوترات بين السكان المحليين وقوات الاحتلال. كما استُخدمت الأنظمة والقوانين الاستعمارية كوسيلة لضبط الأمن وتأمين احتياجات القوات البريطانية من المؤن والأيدي العاملة، غالبًا بأجور زهيدة أو دون مقابل.

في الوقت ذاته، وظّف الاحتلال سياسة الترغيب والترهيب في تعامله مع العشائر، فاستمال زعماءها تارة، وقمع الرافضين منهم تارة أخرى، بهدف تقويض أي مقاومة محتملة. وانتهجت السلطات البريطانية إجراءات قسرية

مثل النفي والتهجير ومصادرة الأراضي لمعاقبة الشخصيات الوطنية والعشائر المناهضة للوجود الاستعماري.

وعليه، فإنّ الإدارة البريطانية في العراق لم تكن مجرد سلطة مؤقتة، بل كانت جزءًا من مشروع استعماري ممنهج، استخدم أدوات القمع والتشريع والسياسة للهيمنة على البلاد، غير أن الرفض الشعبي والمقاومة المستمرة أسّسا لمرحلة جديدة من الوعي الوطني والنضال السياسي الذي استمر لعقود لاحقة.

المصادر

اولاً: الوثائق المنشورة وغير المنشور

١. د. ك. و. ملفات الاحتلال، مراسلات ١٩١٥- ١٩١٨، تسلسل الملف ١٩٤/ ٢، و٣، ص٤٠.

٢. د. ك. وملفات الاحتلال، مراسلات ١٩١٥- ١٩١٨، تسلسل الملف ١٩٤/ ٢، و٧ وص٨

٠هادي طعمه، الاحتلال البريطاني والصحافة العراقية دراسة في الحملة الدعائية البريطانية ١٩١٤ -١٩٢١، بغداد، ١٩٨٤، ص٧٥ .

٣. د. ك. و.، تقارير متنوعة عن حالة البصرة للفترة في ٨/ ٤/ ١٩١٥، ٣١/ ١/ ١٩١٧، ملف الاحتلال البريطاني، تسلسل الملف ١٠٣/ ٢٠٢٠، تقرير رقم ١١ للميجر براونلو عن الحالة الامنية في البصرة لعام ١٩١٤، ص١-٣.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

٤. البرزنجي، رقية حميد حسن، سالم الخيون ودوره الاجتماعي والسياسي حتى عام ١٩٤٥م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١٣م.

٥. الحسيناوي، إيناس جبار سعيد، سوق الشيوخ ١٩١٥-١٩٥٨(دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، كلية الآداب، ٢٠١٢م.

٦. الدليمي، أياد طارق خضير، مدينة بغداد في ظل الاحتلال البريطاني ١٩١٧ - ١٩٢١، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، ٢٠٠٢ م.

٧. الساعدي، محمد حسن زبون، لواء العمارة في عهد الاحتلال والانتداب البريطاني ١٩١٥-١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٠م.

٨. الشجيري، عدنان هرير جودة، النظام الإداري في العراق (١٩٢٠-١٩٣٩) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٥ م.

٩. العتابي، نور حسن خلف، عجمي السعدون ودوره في تاريخ العراق (١٩١١-١٩١٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية للبنات، ٢٠١٥ م.

١٠. العكيدي، عمار يوسف عبد الله عويد، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢ م.

١١. مجلي، ماجد ثامر، قضايا التنمية الاقتصادية في مناقشات البرلمان العراقي ١٩٢٥ - ١٩٤٥، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، ٢٠١٢ .

١٢. محمد احمد محمدود، أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢-١٩١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٠م.

١٣. المكصوصي، شيماء طالب عبدا لله، المنتفق دراسة تاريخية سياسية ١٩٢١ - ١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ١٩٩٨ م.

١٤. المنصور، جعفر عبد الدائم بنيان، الحالة الصحية في البصرة ١٩٢١ - ١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة كلية التربية، ١٩٩٨ م.

ثالثاً: الكتب العربّية والمعرّبة

١٥. التميمي، حميد احمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٨، بغداد، ١٩٧٩ م.

١٦. الجوراني، عبد الله، دراسة وثائقية في تاريخ المنتفك الوطني، بغداد، ط١، ٢٠٠٨ م.

١٧. سر ارنولد تي. ويلسون، بلاد مابين النهرين بين ولائين، ترجمة فؤاد جميل، بغداد، ط١ ،١٩٧١م.

١٨. سر ارنولد تي. ويلسون، بلاد مابين النهرين بين ولائين، ترجمة فؤاد جميل، تقديم علاء نورس، بغداد، ط٢ ،١٩٩١.

١٩. السعدون، خالد حمود، الأوضاع القبلية في ولاية البصرة خلال الحكم العثماني الأخير والاحتلال البريطاني١٩٠٨-١٩١٨، لبنان، ط١، ٢٠٠٦م.

٢٠. الطاهر، عبد الجليل، العشائر العراقية، بغداد، ١٩٧٢م.

٢١.الطاهر، عبد الجليل، العشائر والسياسة، تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة، د. ت.
٢٢.العطية، غسان، العراق نشأة الدولة، ترجمة عطا عبد الوهاب، لندن، ١٩٨٨.
٢٣.علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، بغداد، ٢٠٠٨ م.
٢٤.العمر، فاروق صالح، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٤- ١٩٢١، بغداد، ١٩٧٧م.
٢٥.العيساوي، عبد العال وحيد عبود، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٨، النجف الأشرف، ط١، ٢٠٠٨ م.
٢٦.فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، بيروت،١٩٤٩ م.
٢٧.محمد سلمان حسن، طلائع الثورة العراقية العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الاولى، بغداد، ط٢، ١٩٥٨ م.
٢٨. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، ط١، ٢٠١٠ م.
٢٩.هادي طعمه، الاحتلال البريطاني والصحافة العراقية دراسة في الحملة الدعائية البريطانية ١٩١٤ -١٩٢١، بغداد، ١٩٨٤م.
٣٠.الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، بغداد، ١٩٧٤ ٠

رابعًا: البحوث المنشورة

٣١.عبد ربه سكران، عشائر البصرة والادارة العسكرية البريطانية اثناء الاحتلال عامي ١٩١٦ - ١٩١٨، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، مجلد ١٣، ع٥، ٢٠٠٦ م.
٣٢.عجمي، عبد الرسول شهيد، الموقف الوطني في شخصية بدر الرميض شيخ عشائر البو صالح، مجلة أبحاث البصرة (الانسانيات)، م٣٠، ع١، ٢٠٠٥م.
٣٣.ياسين طه ظاهر، الادارة البريطانية للعراق في ظل مرحلتي الاحتلال والانتداب، مجلة كلية المأمون الجامعة، ع ١٤، ٢٠٠٩ م.